

Distr.: General
6 November 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

الدورة العادية لعام ٢٠١٤

٢١-٣٠ كانون الثاني/يناير و٧ شباط/فبراير ٢٠١٤

التقارير الرباعية السنوات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية
ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق
الأمين العام عملاً بقرار المجلس ٣١/١٩٩٦ عن الفترة
٢٠٠٩-٢٠١٢

مذكرة من الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٣	١ - منظمة بنغلاديش ماهيلا باريشاد
٥	٢ - رابطة المحامين للمنظمات الحكومية الدولية
٨	٣ - منظمة كوني نشطة وتحرري
١١	٤ - جمعية التنمية الريفية والتثقيف التطوعي على مستوى المجتمعات المحلية
١٣	٥ - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
١٥	٦ - حملة الدفاع عن ضحايا النزاع الأبرياء



- ١٧ - المنظمة الكندية لصوت المرأة من أجل السلام
- ١٨ - المنظمة الكاثوليكية من أجل حرية الاختيار.
- ٢٣ - المبادرة النسوية القوقازية
- ٢٥ - مركز البحث الحر
- ٢٧ - مركز نيويورك لدراسات الهجرة
- ٢٩ - مركز البحوث والتعليم على صعيد المنظمات
- ٣٢ - مركز العلوم النسائية التطبيقية.
- ٣٤ - مركز الحقوق الإنجابية.
- ٣٦ - مركز بحوث التنمية الريفية والصناعية.

١ - منظمة بنغلاديش ماهيلا باريشاد

منحت المركز الاستشاري الخاص عام ١٩٩٧

مقدمة

منظمة بنغلاديش ماهيلا باريشاد منظمة نسائية تطوعية وطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني أنشئت في ٤ نيسان/أبريل ١٩٧١. وتضم العضوية العامة للمنظمة نحو ١٥٠.٠٠٠ فرد. وهناك ٢٠٥١ فرعا شعبيا و ٦٢ فرعا في المقاطعات في أنحاء بنغلاديش. وتعمل المنظمة على تحقيق المساواة بين الجنسين باتباع نهج متعدد الأبعاد، يشمل مكافحة العنف ضد المرأة؛ والعمل على إصلاح القوانين، بما في ذلك سن قانون موحد للأسرة؛ وإدارة المآوى؛ وتقديم خدمات المساعدة القانونية؛ وتعزيز دور المرأة في المجال السياسي؛ وتشجيع المشاركة الفعالة للمرأة في البرلمان وفي الحكومات المحلية في بنغلاديش؛ واستهداف الاحتفاظ بثالث المقاعد للمرأة والأخذ بنظام الانتخابات المباشرة لشغل تلك المقاعد المحتفظ بها؛ والعمل من أجل التصديق والتنفيذ الكاملين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعديل القانون المحلي على ضوء الاتفاقية؛ والمشاركة في حركة تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد فيما يتعلق بالاتفاقية؛ والمشاركة في الحركات المناهضة للأصولية.

أهداف المنظمة ومقاصدها

تهدف المنظمة إلى إقامة مجتمع ودولة علمانيين ديمقراطيين قائمين على المساواة؛ وحماية حقوق الإنسان للمرأة وتعزيزها؛ والقضاء على العنف ضد المرأة؛ وإيجاد مشاركة للمرأة فعالة وعلى قدم المساواة في العملية السياسية وعملية اتخاذ القرار؛ وكفالة الحكم الرشيد والعدالة بين الجنسين؛ وسيادة القانون، والتمكين الاقتصادي للمرأة. ويجري تحقيق ذلك عن طريق ما يلي:

- بناء حركة نسائية قوية للتخفيف من تحديات القرن الحادي والعشرين وذلك عن طريق التوعية وتنظيم صفوف النساء
- العمل على هئية بيئة اجتماعية - اقتصادية وسياسية مواتية لتمكين للمرأة
- تقوية القدرة التنظيمية للمنظمة وتعزيزها
- إنشاء حركات مقاومة اجتماعية للقضاء على العنف ضد المرأة والطفل وسن القوانين المراعية للاعتبارات الجنسانية
- تأمين استدامة المنظمة كمؤسسة

- تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة

أهداف المنظمة ومقاصدها

لم تكن هناك أية تغييرات هامة.

إسهام المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

ترتبط المنظمة منذ إنشائها بالحركات العالمية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان للمرأة. والمنظمة بوصفها إحدى منظمات المجتمع المدني مرتبطة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتعبّر عن تضامنها مع الحركات النسائية العالمية بشأن القضايا المختلفة، بما في ذلك رصد تنفيذ الاتفاقية، والدعوة، وتنظيم الحملات من أجل التصديق التام على الاتفاقية (على سبيل المثال، سحب التحفظات على المادة ١٦ (١) (ج)). وفي عام ٢٠١١، أعدت ٣٥ منظمة في بنغلاديش تقريراً بديلاً وأرسلته إلى اللجنة.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

شارك ممثلو المنظمة فيما يلي:

- الدورات الثالثة والخمسون إلى السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة
- الجمعية العامة الثالثة والثلاثون للمجلس الدولي للمرأة بشأن الموضوع "تقدم المرأة هو تقدم للجميع: تقييم الأهداف الإنمائية للألفية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" المعقودة في سول في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢
- النقاش/الاجتماع الذي عقده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بنغلاديش في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢ بشأن تعزيز القيادة والحوكمة السياسيين للمرأة في الهند وجنوب آسيا
- المشاركة في الدورة الثامنة والأربعين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في جنيف في الفترة من ١٧ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠١١

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

المنظمة على اتصال وثيق بهيئة الأمم المتحدة للمرأة في بنغلاديش، وتسهم في وضع خططها الاستراتيجية. وهي عضو في الفريق الاستشاري للمجتمع المدني التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ودائماً ما تعرب المنظمة عن تضامنها مع الحركة النسائية العالمية وتحفظ بتواصل شبكي معها في الاجتماعات الدولية والإقليمية.

المبادرات التي قامت بها المنظمة دعماً للأهداف الإنمائية للألفية

للمساعدة في تحقيق غايات الأهداف ٣ و ٥ و ٧، تضطلع المنظمة بأنشطة للدعوة وللتأثير على مقرري السياسات عن طريق اتباع نهج متعدد الأبعاد. وقد نظمت أيضا برامج للاحتفال باليوم الدولي للمرأة (٨ آذار/مارس)، واليوم العالمي للإيدز (١ كانون الأول/ديسمبر)، ويوم الاحتفاء بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٣ أيلول/سبتمبر)، واليوم العالمي لمنع إيذاء الطفل (١٩ تشرين الثاني/نوفمبر)، واليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر)، وحملة الستة عشر يوماً من التحرك الفعال لمناهضة العنف الجنساني، واليوم الدولي لحقوق الإنسان (١٠ كانون الأول/ديسمبر).

٢ - رابطة المحامين للمنظمات الحكومية الدولية

منحت المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠٩

مقدمة

أنشأ رابطة المحامين للمنظمات الحكومية الدولية في عام ٢٠٠٣ محامون خاصون يمارسون المحاماة أمام المحاكم الإدارية الدولية المختلفة، بما في ذلك المحكمة الإدارية للأمم المتحدة والمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، ومحكمة مصرف التنمية الآسيوي، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وغيرها.

أهداف المنظمة ومقاصدها

هدف المنظمة هو تعزيز التدريب والاحترام فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، عملاً بالمادة ٦٢ من ميثاق الأمم المتحدة، والاعتراف بهذه المبادئ في الفقه القضائي لجميع المحاكم الدولية. وتتمثل مقاصد المنظمة فيما يلي:

(أ) تقديم الدعم المهني والتثقيف القانوني المستمر لأعضائها من خلال تبادل الأفكار والمعلومات؛

(ب) استكمال المهارات والمعارف القانونية بغية تشجيع القانونيين المؤهلين على تقديم خدمات الدفاع القانونية؛

(ج) تثقيف وتوجيه المهتمين بالممارسة أمام هذه الهيئات؛

(د) السعي لإجراء تحسينات في نظام إقامة العدل الداخلي في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى عن طريق رعاية التبادلات الثقافية وتعزيز

احترام القانون، والإجراءات القانونية الواجبة والمساءلة والشفافية وبتحسين نوعية الخدمات القانونية المتاحة لمجتمع المنظمات الحكومية الدولية؛

(هـ) إتاحة خيارات في عملية حل المنازعات، بما في ذلك الوساطة و/أو التمثيل القانوني لموظفي المنظمات الحكومية الدولية.

التغييرات الهامة في المنظمة

لم تكن هناك أية تغييرات هامة.

إسهام المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

ينشط أعضاء المنظمة منذ أكثر من عشرين عاما في الدعوة إلى إجراء إصلاحات في نظام العدل الداخلي للأمم المتحدة والإسهام في هذه الإصلاحات.

وقد نفذت الجمعية العامة في قراراتها توصيات أساسية مقدمة من المنظمة، وعملا بهذه التوصيات، أنشئ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ نظام قضائي جديد ذو مستويين، وهو محكمة الأمم المتحدة للاستئناف، ومحكمة الأمم المتحدة للمنازعات. ويسعى أعضاء المنظمة منذ عام ٢٠٠٣ إلى تأمين مزيد من المساواة في وسائل الدفاع داخل نظام العدل الداخلي للأمم المتحدة وذلك بتوفير المشورة القانونية والتدريب والاستشارات والوساطة والتمثيل القانوني في محاكم الأمم المتحدة المختلفة سواء بالجان أو برسم رمزي.

والمنظمة نشيطة وفعالة جدا أيضا في وضع نظام للمساعدة القانونية لموظفي الأمم المتحدة، وهي تسهم حاليا في إنشاء نظام بالاشتراك مع اتحاد موظفي الأمم المتحدة. وتظل المنظمة على التزامها بتحسين تكافؤ وسائل الدفاع بين المتقاضين أمام محاكم الأمم المتحدة.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، شاركت المنظمة في اجتماعات أصحاب المصلحة المعقودة في محكمة الأمم المتحدة للاستئناف و/أو التي عقدها محكمة الأمم المتحدة للمنازعات في نيويورك وجنيف وأسهمت فيها. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، حضرت المنظمة الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وشاركت في الجلسات المختلفة للجنة الخامسة والسادسة للجمعية العامة. وتشارك المنظمة منذ عام ٢٠١٠ في اجتماعات رابطات موظفي الأمم المتحدة في أنحاء العالم وممثليها، وناقشت أمن العمل والقضايا المتعلقة بالسياسة العامة، وساعدت هذه الاجتماعات على صياغة توصيات تقدم إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت المنظمة في عامي

٢٠١١ و٢٠١٢ توصيات محددة لرئيس الجمعية العامة وللجنتين الخامسة والسادسة بغية تقديم المساعدة خلال سير مداولات هذه الهيئات بشأن مسألة إقامة العدل في الأمم المتحدة.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

تعاونت المنظمة مع هيئات الأمم المتحدة على النحو التالي:

- (أ) وضعت النظام الداخلي وقواعد الممارسة لمحكمة الأمم المتحدة للاستئناف ومحكمة الأمم المتحدة للمنازعات؛
- (ب) قدمت مقترحات بشأن التدابير الإنتقالية فيما بين نظامي العدل القديم والجديد في الأمم المتحدة؛
- (ج) أسهمت في تحديد دور المشورة القانونية، بما في ذلك وضع الترتيبات المتعلقة بالتكاليف والمرافق ووضع مدونة قواعد سلوك للقضاة ولجميع المحامين المشتركين في نظام العدل الداخلي للأمم المتحدة؛
- (د) قدمت توصيات تكفل تكافؤ وسائل الدفاع وتوفير موارد كافية لنظام العدل الداخلي للأمم المتحدة؛
- (هـ) قدمت المساعدة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ورابطات موظفي الأمم المتحدة وممثليها في صياغة التعليقات على تقرير الأمين العام بشأن إقامة العدل؛
- (و) قدمت دورات تدريبية عن القضاء، وعن الإجراءات القانونية الواجبة وعن سيادة القانون في الأمم المتحدة للأعضاء فيها، ولاتحادات موظفي الأمم المتحدة؛
- (ز) حضرت دورات العمل لمبادرة الإتفاق العالمي للأمم المتحدة تناولت المسؤولية الاجتماعية للشركات والأهداف الإنمائية للألفية؛
- (ح) أسهمت في مشروع المساءلة الحكومية بشأن المساءلة والإبلاغ عن المخالفات في الأمم المتحدة.

المبادرات التي قامت بها المنظمة دعماً للأهداف الإنمائية للألفية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المنظمة دورات تدريبية متعددة في أنحاء العالم لممثلي المنظمات غير الحكومية الأخرى، وأسهمت في إنشاء مركزي تفوق بشأن الأهداف

الإغائية للألفية في آسيا وأوروبا. وروح أعضاء المنظمة بنشاط للأهداف الإغائية للألفية بوصفها ميثاقا إنسانيا جديدا للتنمية في إطار حقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

٣ - منظمة كوني نشطة وتحرري

منحت المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠٥

مقدمة

منظمة كوني نشطة وتحرري هي مجموعة استراتيجية لحشد التأييد والدعوة مقرها زغرب تعمل على تأكيد حقوق الإنسان للمرأة وإعمالها.

أهداف المنظمة ومقاصدها

تقوم المنظمة بحشد التأييد من أجل الاعتراف بحالة حقوق الإنسان للمرأة وتحسينها، مثل الحق في التحرر من العنف، سواء في المنزل أو في المجال العام؛ والحق في اختيار الإنجاب والصحة الإنجابية، بما في ذلك القرار المتعلق بتوقيت الإنجاب وكيفية تنشئة الأطفال؛ والحق في المشاركة الكاملة على قدم المساواة في جميع مجالات المجتمع، لا سيما في الاضطلاع بأدوار قيادية وبصنع القرار، وذلك بتقديم الدعم للمجتمع المدني في كرواتيا والتعاون مع مجموعات السلام وحقوق الإنسان والبيئة في البلد.

التغييرات الهامة في المنظمة

شرعت المنظمة في إنشاء مركز لحقوق الإنسان في زغرب بالاشتراك مع ست منظمات أخرى في كرواتيا، وبذلك يتم تعميم المنظور الجنساني في جميع الأنشطة.

إسهام المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

مكنت المنظمة جميع أعضاء شبكة دار حقوق الإنسان التابعة لها من أن ينشطوا في دورات مجلس حقوق الإنسان. وقد شاركت المنظمة جنبا إلى جنب مع النساء من جميع أنحاء العالم في دورة المجلس المكرسة لمناقشات بشأن المرأة في مناطق النزاع وما بعد النزاع، وأصبحت عضوا نشطا في مجموعة كولومبو لحماية حقوق الإنسان للمرأة في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

وأصبحت المنظمة عضوا في الفريق الاستشاري لوسط وجنوب أوروبا لدى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في عام

٢٠١٢، وتنشط منذ ذلك الحين في تبادل المعلومات مع الممثلين من البلدان الأخرى. وأنشأت منظمات حقوق الإنسان في كرواتيا ائتلافا غير رسمي هو "المنبر ١١٢" الذي يركز على رصد وتقييم أداء الحكومة والبرلمان.

وأفضى التواصل الشبكي على الصعيد الإقليمي إلى إنشاء شبكة البلقان للمساواة بين الجنسين، التي تهدف إلى التصدي ليس فقط للنظم الأبوية ولكن أيضا للانتقاص من حقوق الإنسان للمرأة، كما هو مشهود في جميع بلدان المنطقة. وتسهم مشاركتها النشطة المستمرة للمنظمة النسائية لمناهضة العنف في أوروبا، ودورها كمرکز تنسيق لكرواتيا ومشاركتها الفعالة في ائتلاف "كارات" في تمكينها من تفهم المشاكل في إطار أشمل واتخاذ الإجراءات على نحو مشترك مع منظمات عديدة.

وتقوم المنظمة بالبحوث بشأن اتجاهات ومعتقدات الشباب فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في منطقة في كرواتيا بدعم مالي من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. وأجرت بحثا بشأن تمييز الأقليات (الصرب والروما) والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء ضحايا العنف والشباب المعرضين للخطر في خمس مناطق كرواتية. وفي عام ٢٠١٢، نسقت المنظمة بحثا في خمسة بلدان (بلغاريا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وكرواتيا) بشأن العنف الاقتصادي ضد المرأة. وتلقى مركز المشورة القانونية التابع لها ٨٠٠٠ حالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تتعلق بانتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان لمواطني كرواتيا. وكسبت المنظمة أربع قضايا في محكمة حقوق الإنسان الأوروبية.

وتنشر المنظمة بانتظام تقارير عن النهوض بتدابير مكافحة التمييز التي تتخذها البلدان في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وستواصل تقديم التقارير عن ذلك في المستقبل. واضطلعت المنظمة بعدة حملات للتوعية بشأن المساواة بين الجنسين، اضطلع بإحداها بدعم مالي من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. واضطلعت بالتوعية بشأن الفريق العامل التابع للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن التوصية العامة المقترحة المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

في عام ٢٠٠٩، شاركت المنظمة في الدورات التالية:

- الدورة الرابعة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان
- الدورة الرابعة والسبعون للجنة القضاء على التمييز العنصري، استعراض كرواتيا
- الدورة العاشرة لمجلس حقوق الإنسان، بشأن متابعة استعراض كرواتيا
- الدورة الحادية عشرة لمجلس حقوق الإنسان واعتمد فيها تقرير الاستعراض الدوري الشامل بشأن كرواتيا، وقامت المنظمة خلالها بتنظيم حدث جانبي مع البعثة الدائمة لكرواتيا لدى الأمم المتحدة
- الدورة السادسة والتسعون للجنة المعنية بحقوق الإنسان
- الدورة السابعة والتسعون للجنة المعنية بحقوق الإنسان، بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- وفي عام ٢٠١٠، شاركت المنظمة في الدورات التالية:
- الدورة السابعة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، والتي تناولت استعراض البوسنة والهرسك
- الدورة الرابعة والخمسون للجنة وضع المرأة، بما في ذلك الاجتماعات الجانبية
- الدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، متابعة استعراض البوسنة والهرسك
- الدورة السابعة والسبعون للجنة القضاء على التمييز العنصري، استعراض البوسنة والهرسك
- الدورة التاسعة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، استعراض كرواتيا
- وفي عام ٢٠١١، شاركت المنظمة في الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

أعدت المنظمة وثائق وبيانات وتقارير لدورات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بما في ذلك تقديم عرض عن حماية حقوق الإنسان للمرأة في سياقات النزاع وما بعد النزاع. وفي الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٢، شاركت المنظمة أيضا في الفريق العامل التابع للجنة المعنية بالتوصية العامة المقترحة بشأن حقوق الإنسان للمرأة في حالات النزاع وما بعد

التراع. وفي عام ٢٠١٢، تعاونت المنظمة مع مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في براتيسلافيا وشاركت في مجلسه الاستشاري.

المبادرات التي قامت بها المنظمة دعماً للأهداف الإنمائية للألفية

تشمل أنشطة المنظمة تعميم المنظور الجنساني وتعزيز تمكين المرأة، وبخاصة النساء المعرضات لخطر الإقصاء الاجتماعي، بمن فيهن نساء الأقليات وضحايا العنف والنساء اللاتي يعانين من بطالة طويلة الأجل والنساء الريفيات. كذلك ينصب تركيز عملنا أيضاً على كفاءة الاستدامة البيئية وإقامة الشراكات العالمية للتنمية بوصفهما عنصري قيمة مضافة في تنفيذ المشاريع.

٤ - جمعية التنمية الريفية والتثقيف التطوعي على مستوى المجتمعات المحلية

منحت المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠١

مقدمة

تهدف جمعية التنمية الريفية والتثقيف التطوعي على مستوى المجتمعات المحلية إلى تخفيف وطأة الفقر بين سكان الريف في الكاميرون عن طريق توفير التمويل المتناهي الصغر، وإدخال إصلاحات هيكلية و التوعية بشأن أهمية المرأة ودورها في مجتمع نام.

أهداف المنظمة ومقاصدها

تهدف المنظمة إلى تحسين أحوال معيشة فقراء الحضر والريف عن طريق أنشطة متعددة الأغراض لتوليد الدخل، وتوفير الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي وتنمية المهارات والخدمات الاجتماعية الأخرى، في مجالات مثل: توفير التمويل المتناهي الصغر للزراعة، والوقاية الصحية، والتعليم، والبيئة، والتنمية المجتمعية، وعمليات تبادل المتطوعين، والخبرة الاستشارية، والبحوث.

التغييرات الهامة في المنظمة

لم تكن هناك أية تغييرات هامة.

إسهام المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

تركز المنظمة أنشطتها على وضع وتنفيذ مشاريع الدعم للفقراء في منطقة جنوب غرب الكاميرون وفقاً لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وهي توسع أيضاً من

أنشطتها التدريبية للمرأة، وتحشد التأييد من أجل تحسين التعاون مع مختلف الإدارات الحكومية التي تدخل أنشطتها في نطاق التدخل من جانب المنظمة وتعمل على تحقيق ذلك.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

لم يتمكن ممثلو المنظمة من الحصول على تأشيرات دخول للولايات المتحدة الأمريكية أو تأمين الأموال الكافية للسفر لحضور الاجتماعات المعقودة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

عملت المنظمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع شبكة شركائها على تنفيذ حلقة عمل في عام ٢٠١٢ تهدف إلى إطلاع الجمهور على أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للخبرة في مجال تسخير التعليم لأغراض التنمية المستدامة في بويبا، الكاميرون. وقدمت المنظمة أيضا المساعدة إلى حكومة الكاميرون، التي حصلت على الأموال من شركائها التقنيين والماليين، لتنفيذ برنامج إنمائي وطني يركز على المجتمع المحلي. وفي هذا الصدد، شاركت المنظمة في وضع خطة تنمية للمجلس في ميساجي، الكاميرون.

المبادرات التي قامت بها المنظمة دعما للأهداف الإنمائية للألفية

فيما يتعلق بالهدف ١، قدمت المنظمة المساعدة إلى ٧ ٠٠٠ رجل وامرأة ممن يعيشون دون خط الفقر للحصول على التدريب المتصل بتوفير التمويل البالغ الصغر، وقدمت المساعدة من أجل بناء قدرات الموظفين للمعهد الريفي الآسيوي في اليابان. وفيما يتعلق بالهدف ٣، اشركت المنظمة ١٢٠ امرأة في إنتاج المحاصيل والماشية. وفيما يتعلق بالهدف ٦، اضطلعت المنظمة بحملة توعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، وعززت قدرة المجالس والمؤسسات المحلية على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. وفيما يتعلق بالهدف ٧، عقدت المنظمة حلقة عمل بشأن تثقيف الناس بشأن التنمية المستدامة.

٥ - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

منح المركز الاستشاري الخاص عام ١٩٩٧

مقدمة

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو منظمة إقليمية لحقوق الإنسان تغطي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والمركز مقره القاهرة وله أيضا وجود في جنيف وباريس.

أهداف المنظمة ومقاصدها

الهدف الرئيسي للمنظمة هو تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة. ويتعلق عنصر رئيسي من عملها بآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وينصب تركيز عملها الرئيسي على مجالات البحث وبناء القدرات والتدريب والدعوة العامة والمنشورات.

التغييرات الهامة في المنظمة

لم تكن هناك أية تغييرات هامة.

إسهام المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

تواصل المنظمة تقديم التدريب في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك برامج تدريب سنوية للطلاب بشأن حقوق الإنسان وتدريب للمدافعين عن حقوق الإنسان بشأن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الأمم المتحدة، وبرامج تدريبي لمهنيين مثل المحامين والقضاة وممثلي الصحافة. وتقوم برامج التدريب بتثقيف المشاركين بشأن الحقوق المدنية والسياسية فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتهدف هذه البرامج إلى تعزيز القيادة في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الملكية الوطنية في المنطقة وهيئة مناخ يسوده الاحترام لحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والحكم الرشيد، وسيادة القانون. وقامت المنظمة أيضا بتدريب و/أو مساعدة ١١١ من الشركاء في أنحاء المنطقة العربية بشأن كيفية العمل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

شاركت المنظمة فيما يلي:

(أ) إحدى عشرة دورة لمجلس حقوق الإنسان قدمت فيها ٧٥ تدخلا خطيا وأدلت بمداخلات شفوية عددها ١٣٣ مداخلة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المنظمة بتنظيم ٤٨ حدثا جانبيا أو شاركت في تنظيمها؛

(ب) سبع دورات استثنائية لمجلس حقوق الإنسان؛

(ج) خمس دورات لهيئات معاهدات مثل لجنة مناهضة التعذيب، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل؛

(د) الاستعراضات الدورية الشاملة للأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان ومصر والمغرب واليمن؛

(هـ) أنشطة أخرى، بما في ذلك دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في جنيف في تموز/يوليه ٢٠١١ واللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان المعقودة في آب/أغسطس ٢٠١١.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

سهلت المنظمة تقديم ٥١٦ تقريرا إعلاميا إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن قضايا حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشاركت المنظمة بانتظام في حلقات العمل التي نظمتها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء وتشمل مجالات مثل الحرية الدينية وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في سياق الاحتجاجات السلمية. وقام ممثلو المنظمة بما يلي:

(أ) مساعدة المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجزر وضمانات عدم التكرار على عقد حلقة عمل في القاهرة؛

(ب) المشاركة في حلقة نقاش بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق الاحتجاجات السلمية، عقدت خلال الدورة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان؛

(ج) القيام، بالاشتراك مع الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، بتنظيم اجتماع استشاري إقليمي للمقرر الخاص المعني بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية الاجتماع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، ضم المدافعين عن الحقوق ومنظمات غير حكومية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

(د) تسهيل عقد اجتماع بين شريكه اليميني، متتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، في الدورة الثانية عشرة لمجلس حقوق الإنسان؛

(هـ) تقديم إحاطة بشأن وضع المرأة المصرية أمام القانون و المساهمة من خلال تقديم مداخله شفوية للفريق المعني بالقضاء على التمييز ضد المرأة خلال الدورة الخامسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان.

المبادرات التي قامت بها المنظمة دعماً للأهداف الإنمائية للألفية

تشتغل المنظمة بالدرجة الأولى بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية وبالعمل في مسألة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وتشمل الأمثلة على ذلك اجتماعاً استغرق يوماً كاملاً بشأن حقوق الإنسان للمرأة ومداخله شفوية مشتركة بشأن مساواة المرأة أمام القانون في الدورة الحادية عشرة لمجلس حقوق الإنسان.

معلومات إضافية

شاركت المنظمة أيضاً في استعراض مصر في دورة عام ٢٠١٠ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٦ - حملة الدفاع عن ضحايا النزاع الأبرياء

منحت المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠٩

مقدمة

تعمل حملة الدفاع عن ضحايا النزاع الأبرياء في أفغانستان وباكستان والجمهورية العربية السورية والصومال ومالي والولايات المتحدة.

أهداف المنظمة ومقاصدها

تعمل المنظمة على خلق توجه ذهني عالمي جديد بشأن الأهمية الأخلاقية والاستراتيجية لحماية المدنيين والتصدي للضرر، وذلك بإجراء تحليلات متعمقة عن النزاعات الجارية والتعامل مباشرة مع الأطراف المتحاربة خلال أوقات السلام والحرب على السواء، من أجل وضع سياسات وممارسات للتخفيف من الأضرار الواقعة على المدنيين. وتضطلع المنظمة بالدعوة والبحوث بشأن حالات النزاع الجارية في البلدان محل اهتمامها وذلك بالتعامل مع المدنيين والاتصال بالأطراف المتحاربة. وهي تتعامل بشكل مباشر أيضاً مع

العسكريين خلال وقت السلام بغية مساعدتهم على فهم أفضل لأثر الحرب على المدنيين ووضع سياسات وممارسات للتخفيف من الأضرار التي تلحق بالمدنيين خلال النزاع.

التغيرات الهامة في المنظمة

أعدت المنظمة تشكيل مجلس مديريها كيما يعكس توجهها على نحو أفضل ولدعم نموها في الأجل الطويل.

إسهام المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، عملت المنظمة مع البرازيل على تحديد مفهوم مسؤولية الحماية، الذي قدمه الوفد البرازيلي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أوائل عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١١، رحب الأمين العام رسمياً بسياسة المنظمة بشأن النيران غير المباشرة، واتبعتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في جهودها لحماية المدنيين (انظر S/2011/277).

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

في عام ٢٠١٢، شاركت المنظمة في مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين، لتسجيل أضرار المدنيين خلال النزاع، وتقديم تعويضات وتوفير المعلومات عن الذخائر غير المنفجرة. وحضر ممثلو المنظمة بانتظام اجتماعات عقدت في أفغانستان، استضافتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وحكومة أفغانستان، بشأن حماية المدنيين. وتشارك المنظمة، منذ عام ٢٠١١، في الاجتماعات الشهرية للفريق العامل للمنظمات غير الحكومية بشأن حماية المدنيين التي رأسها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة. وفي عام ٢٠٠٩، وضعت المنظمة إطار عمل بالاشتراك مع سويسرا لعقد اجتماع مائدة مستديرة للخبراء تابع للأمم المتحدة بشأن قضايا حماية المدنيين الناشئة.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

قدمت المنظمة بصورة منتظمة تقارير خطية عن شواغل حماية المدنيين إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لدى تجديد ولايات القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وبعثة الاتحاد الإفريقي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحضرت أيضا اجتماعا استضافه منتدى منع النزاعات وتعزيز السلام في مجلس بحوث العلوم الاجتماعية لكبار موظفي الأمم المتحدة بشأن حماية المدنيين في الجمهورية العربية السورية. والمنظمة عضو رسمي في الفريق العامل التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المعني بحماية

المدنيين في باماكو. وقدمت إحاطة إلى الفريق العامل بشأن تعقب الضرر الواقع على المدنيين في مالي. وفي عام ٢٠١٢، أصبحت المنظمة عضوا رسميا في الفريق العامل المعني بحماية المدنيين التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وقدمت إحاطة عن حماية المدنيين في الجمهورية العربية السورية إلى إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني التابعتين للأمانة العامة. وفي عام ٢٠١١، نشرت أول تقرير شامل عن الضرر الواقع على المدنيين في الصومال خلال الصراع، وذلك بتمويل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي عام ٢٠١٠، أشير إلى مفهوم المنظمة المتعلق بتقديم تعويضات لأول مرة في تقرير الأمين العام بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2010/579). وبناء على طلب من الأمم المتحدة، قدمت المنظمة المشورة لضباط بعثة الاتحاد الأفريقي بشأن حماية المدنيين والتصدي للضرر الواقع على المدنيين.

المبادرات التي قامت بها المنظمة دعما للأهداف الإنمائية للألفية

لم تعمل المنظمة من أجل تحقيق أي من الأهداف الإنمائية للألفية.

٧ - المنظمة الكندية لصوت المرأة من أجل السلام

منحت المركز الاستشاري الخاص عام ١٩٩٧

مقدمة

المنظمة الكندية لصوت المرأة من أجل السلام هي منظمة غير حكومية وغير حزبية أنشئت في عام ١٩٦٠ وتضم شبكة من النساء من خلفيات متنوعة. وتدعو المنظمة دون كلل منذ حوالي خمسين عاما إلى عالم بلا حروب. وهي إحدى المنظمات غير الحكومية التي ذكرتها اللجنة الدائمة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تقرير للفريق العامل بشأن إسهام المرأة في ثقافة السلام. وكانت المنظمة هي المجموعة الكندية الرئيسية العاملة من أجل السلام في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين. وينشط أعضاء المنظمة في القيام بأنشطة المتابعة، بما في ذلك كتابة فصل عن المرأة والسلام في هذا الشأن.

أهداف المنظمة ومقاصدها

تهدف المنظمة إلى إتاحة وسيلة للنساء لممارسة المسؤولية عن حماية السلام والعدل العالمين بتثقيف أنفسهن والآخرين من أجل المشاركة على قدم المساواة في عملية صنع القرار

الديمقراطية؛ والتعاون مع النساء في أنحاء العالم على إيجاد الاحترام والتفاهم المتبادلين اللازمين لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

التغييرات الهامة في المنظمة

لم تكن هناك أية تغييرات هامة.

إسهام المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

تواصل المنظمة العمل على جميع الصعد للتركيز على نزع الصفة العسكرية، وبخاصة تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل، على النحو المنصوص عليه في المادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى سبيل المثال، تدعو المنظمة إلى التثقيف بشأن إلغاء الأسلحة النووية وتعزيزه بقوة. وهي تدعم، منذ تأسيسها في عام ١٩٦٠، ميثاق الأمم المتحدة فيما يدعو إليه من بذل الجهود لإنهاء ويلات الحرب والتهديد بالحرب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت العمل على منع نشوب الحروب من خلال الدعوة والتدريب بهدف إيجاد ثقافة سلام. وأقرنت المنظمة ذلك بتعزيز قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وهي تتناول بشكل متزايد علاقة الترابط بين مسائل مثل نزع السلاح من أجل التنمية، والتنمية المستدامة، والتنمية الداعمة لاحتياجات إدامة الحياة لجميع الكائنات. وتمكنت من الوصول إلى الجمهور وتثقيفه بشأن الشواغل المتعلقة بتغير المناخ والحاجة إلى إعادة تخصيص النفقات العسكرية الزائدة للقضايا الرئيسية لتحقيق الأمن غير القائم على الجيوش. وتضطلع المنظمة بأعمالها من خلال إلقاء المحاضرات وسلسلة البرامج والمؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل وحملات كتابة الخطابات ومقالات الرسائل الإخبارية وحملات الإنترنت والحوار المباشر مع المسؤولين الحكوميين، وتقديم الإحاطات في اجتماعات الأمم المتحدة.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك ممثلو المنظمة في عدد من الاجتماعات، من

بينها ما يلي:

(أ) دورات لجنة وضع المرأة. وتقوم المنظمة كل عام بتنظيم حلقة عمل/حدث جانبي للمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بموضوع الاجتماع. وفي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، قدمت إلى رئيس اللجنة بيانا خطيا مؤيدا من كثير من المنظمات غير الحكومية الدولية، دعت فيه إلى نزع الشرعية عن الحروب؛

(ب) الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة؛

(ج) مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة،
أيار/مايو ٢٠١٠؛

(د) مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل،
في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ ساعدت المنظمة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيروبي، في عقد حلقة عمل عنوانها "حلقة عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المغتربين" وتتصل بالمغتربين والمساعدة الإنسانية في الصومال. وفي عام ٢٠١١، قدمت الدعم لبيان مفتوح للإعراب عن قلق المنظمات غير الحكومية الدولية (سهلته الشبكة العالمية للنساء العاملات في مجال بناء السلام) بشأن قرار مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠) وضرورة التركيز على التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأودع البيان لدى مجلس الأمن. وفي عام ٢٠١٢، جددت المنظمة انتسابها إلى اللجنة الكندية لليونسكو.

المبادرات التي قامت بها المنظمة دعماً للأهداف الإنمائية للألفية

أمكن للمنظمة من خلال فعاليتها وحواراتها العامة الكثيرة مع السياسيين القيام بالثقيف والدعوة فيما يتعلق بضرورة التخفيف من وطأة الفقر (محلياً ودولياً).

٨ - المنظمة الكاثوليكية من أجل حرية الاختيار

منحت المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠٩

مقدمة

المنظمة الكاثوليكية من أجل حرية الاختيار هي مجموعة من الكاثوليك معظمهم من النساء. غير أن المزيد والمزيد من الشباب يعملون على تعزيز رسالة المنظمة. وهي تنتمي إلى شبكة المنظمة الكاثوليكية للاختيار الحر لأمريكا اللاتينية، التي يلتزم أعضاؤها بالعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية الكاثوليكية وتغيير الأنماط الثقافية والدينية في المجتمع التي تنتهك حقوق الإنسان للمرأة.

أهداف المنظمة ومقاصدها

تدافع المنظمة عن الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة بوصفها من حقوق الإنسان، وتعمل على تحسين أحوال المرأة. وهي تدعم حق جميع النساء في تقرير كيفية التصرف في الحمل غير المرغوب فيه، حيث أنها تؤمن بأن إلغاء تجريم الإجهاض فيه إنقاذ للحياة، لا سيما للمرأة المنخفضة الدخل. وإن للنساء والفتيات والشباب الحق في أن يُستمع إليهم، وأن تأخذهم سلطات الكنيسة في الاعتبار، وأن يشاركون على قدم المساواة في جميع مجالات الحياة الكنسية. وتدعم المنظمة أيضا الإبقاء على فصل الكنيسة عن الدولة كأساس للديمقراطية وكأمر ضروري لحماية حقوق الإنسان وضمانها.

التغييرات الهامة في المنظمة

لم يكن هناك أية تغييرات هامة.

إسهام المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

في عام ٢٠٠٩، قامت المنظمة بما يلي:

(أ) أسهمت في وضع تقرير لمنظمات المجتمع المدني لصالح فريق خبراء خلال الدورة الثانية والأربعين للجنة السكان والتنمية فيما يتعلق باستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مضي ١٥ عاما عليه؛

(ب) أسهمت في وضع تقرير يظل للدورة الرابعة للجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنيف من أجل الاستعراض الدوري الشامل بشأن حقوق الإنسان.

وفي عام ٢٠١٠، قامت المنظمة بما يلي:

(أ) شاركت في استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مضي ١٥ عاما على صدورها؛

(ب) أسهمت في وضع تقرير المكسيك بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز على أهمية اتباع نهج شامل إزاء تنفيذ برنامج عمل القاهرة فيما يتعلق بتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛

(ج) قامت، بالتعاون مع التحالف الإقليمي للمرأة ومعهد الأمم المتحدة وأمريكا اللاتينية لمنع الجريمة، بتنسيق بعثة خبراء دولية زارت هندوراس والمكسيك ونيكاراغوا لتوثيق ظاهرة قتل الإناث الإقليمية؛

(د) قدمت تقريرا إلى نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن العنف ضد المرأة وقتل الإناث، ألفت فيه الضوء على عدم إتاحة سبل الوصول إلى العدالة للمرأة نتيجة للعنف المؤسسي في المكسيك.

وفي عام ٢٠١١، قدمت المنظمة تقريرا يفصل أعمال المتابعة، وعدم إحراز تقدم في المكسيك، بعد صدور توصيات مجلس حقوق الإنسان الواردة في الاستعراض الدوري الشامل بشأن حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٢، أسهمت المنظمة في وضع تقرير يظل بشأن قتل الإناث في المكسيك، قدما إلى الدورة الثانية والخمسين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. واستعان أعضاء اللجنة بمعلومات من هذين التقريرين في وضع التوصيات الرسمية الصادرة إلى حكومة المكسيك.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

في عام ٢٠٠٩، حضرت المنظمة الاجتماعات التالية:

- الدورة الثانية والأربعون للجنة السكان والتنمية
- اجتماع الاستراتيجية لأمريكا اللاتينية الذي عقد في بنما برعاية صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تنفيذ استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مضي ١٥ عاما لصالح الشبكات النسائية المشمولة بالرعاية
- اجتماع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في شيلي في تشرين الأول/أكتوبر بشأن جوانب التقدم الرئيسية والإجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج عمل القاهرة

وفي عام ٢٠١٠، حضرت المنظمة الاجتماعات التالية:

- الدورة الرابعة والخمسون للجنة وضع المرأة
- المؤتمر الإقليمي الحادي عشر المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في البرازيل

وفي عام ٢٠١١، حضرت المنظمة الدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة (شارك ممثلها فيها بصفته مندوبا رسميا)، وفي عام ٢٠١٢، حضرت الدورات التالية:

- الدورة الثانية والخمسون للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (شارك ممثلها فيها بصفته مندوبا رسميا)

- الدورة الخامسة والأربعون للجنة السكان والتنمية
- الدورة السادسة والخمسون للجنة وضع المرأة
- الدورة التاسعة والأربعون للجنة مناهضة التعذيب التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

حصلت المنظمة على تمويل من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١ لصالح مشروعين للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية شملاً شاباً من الكاثوليك. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع ممثلون للمنظمة بالمقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، في عام ٢٠١٠، لمناقشة تقرير قدم إلى المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين يصف عدم إتاحة سبل الوصول إلى العدالة لضحايا قتل الإناث في المكسيك. وفي عام ٢٠١١، اجتمع ممثلون للمنظمة مع ممثلي هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتقديم وثيقة تتضمن تحليلاً لقتل المرأة، كما اجتمعوا مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لتقديم معلومات عن سياق العنف وعن سبل الوصول إلى العدالة. ومنذ عام ٢٠١١، حصلت المنظمة على تمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة من أجل تحسين سبل وصول المرأة إلى حياة خالية من العنف.

المبادرات التي قامت بها المنظمة دعماً للأهداف الإنمائية للألفية

أسهمت المنظمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المكسيك بالدعوة إلى تنفيذ شامل عن الحياة الجنسية وتحسين سبل حصول المراهقين والشباب على الخدمات الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت المناسبات التالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير: اليوم الدولي للمرأة (٨ آذار/مارس) اليوم الدولي للعمل من أجل صحة المرأة (٢٨ أيار/مايو)؛ واليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر)، والستة عشر يوماً من التحرك النشط لمناهضة العنف الجنساني، واليوم العالمي للإيدز (١ كانون الأول/ديسمبر).

٩ - المبادرة النسوية القوقازية

منحت المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠٥

مقدمة

تضع المبادرة النسوية القوقازية استراتيجيات لتعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في الحكم الديمقراطي. وإذ تضع المبادرة هدف النهوض بحقوق الإنسان للمرأة في صميم جميع جهودها، تضطلع بالأنشطة البحثية والتحليلية وأنشطة تقديم المشورة والتثقيف، والأنشطة الإعلامية، وأنشطة النشر. وهي تعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية وتلقي المحاضرات وتعد الاجتماعات وتضطلع بالحملات الإعلامية وتنظم العمل العام.

أهداف المنظمة ومقاصدها

تواصل المبادرة النسوية القوقازية الدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة وتنشئ شبكة من المنظمات في جميع مناطق جورجيا وجنوب القوقاز. وتضطلع المنظمة ببرامج إعلامية وتثقيفية للمجتمع المدني ومقرري السياسات بشأن حقوق الإنسان للمرأة والعمل السياسي للأثني، والمساواة بين الجنسين، والسياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المنظمة الدعم التقني للسياسيات ومنظمات القيادة الشعبية النسائية في المنطقة.

التغيرات الهامة في المنظمة

لم تكن هناك أية تغييرات هامة.

إسهام المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

عينت المبادرة النسوية القوقازية ممثلة دائمة لدى مقر الأمم المتحدة للإسهام في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي عام ٢٠١٠، ودعت إلى وضع تشريع وطني يراعي الاعتبارات الإنسانية في جورجيا، بما في ذلك قانون المساواة بين الجنسين (اعتمدت في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠)، وخطة العمل للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (اعتمدت في ٥ أيار/مايو ٢٠١١) وخطة العمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

واضطلعت المنظمة بعمل وطني دعما لقانون المساواة بين الجنسين وإنشاء آليات مؤسسية فعالة للمساواة بين الجنسين. ودعما لزيادة المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة، بدأت المنظمة في إنشاء مؤتمر المرأة لجنوب القوقاز في عام ٢٠١٠، والهدف الرئيسي للمؤتمر هو تحقيق نتائج فعالة في النهوض بحقوق المرأة في المنطقة، وكفالة مشاركة المرأة على قدم

المساواة في العمليات السياسية وبناء السلام، وزيادة التعاون المثمر بين المجموعات النسائية والحكومات المحلية والأطراف الفاعلة الدولية.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

حضر ممثلو المبادرة الدورات الثالثة والخمسين إلى السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة والدورة الثامنة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقامت المبادرة النسوية القوقازية شراكات ناجحة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن برنامج جنساني وسياسي لجنوب القوقاز بالمشاركة في أعمال المجلس الاستشاري المعني بالمساواة بين الجنسين داخل البرلمان الجورجي. وبالإضافة إلى ذلك، مثلت المبادرة إئتلافا سياسيا للمرأة في المجلس الاستشاري المعني بالمساواة بين الجنسين، وعملت على وضع السياسات المتعلقة بالجنسين في جورجيا، ودعمت التعاون الإقليمي في جنوب القوقاز، فضلا عن تبادل المعلومات ووضع الاستراتيجيات بشأن قضايا المساواة بين الجنسين. وعملت المبادرة أيضا على تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وقدمت تقريرا بديلا إلى اللجنة. وفي عام ٢٠١٢، تعاونت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الرعاية المشتركة لعقد اجتماع مائدة مستديرة في تبيليسي بالاشتراك مع الأحزاب السياسية في جورجيا. وكان الهدف من اجتماع المائدة المستديرة تعزيز تعميم المنظور الجنساني في برامج الأحزاب السياسية في جورجيا. وفي عام ٢٠١٢ أيضا، أصبحت ممثلة المبادرة النسوية القوقازية عضوا في المجلس الاستشاري للمجتمع المدني العالمي التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

المبادرات التي قامت بها المنظمة دعما للأهداف الإنمائية للألفية

أسهمت المبادرة النسوية القوقازية في تحقيق الهدف ٣ بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جنوب القوقاز، وأسهمت في تحقيق الهدف ٥ بتنظيم حملات، وتقديم التدريب، وإعداد ورقات السياسات ذات الصلة في جورجيا من أجل استعراض للمجتمع المدني وحكومات أذربيجان وأرمينيا وجورجيا.

معلومات إضافية

انصب التركيز الرئيسي للمنظمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على العمل في رصد وتقييم السياسات الوطنية والدولية ذات الصلة بالجنسين.

١٠ - مركز البحث الحر

منح المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠٥

مقدمة

مركز البحث الحر، الذي أسس في عام ١٩٩١، هو منظمة غير ربحية للتثقيف والدعوة تعزز الاستناد إلى العلم والمنطق والقيم العلمانية في الشؤون العامة وعلى المستوى الشعبي. وهو لا ينتمي إلى أي حزب سياسي أو أيديولوجية سياسية، ولا يروج لأي منهما. وله فروع إعلامية مزودة بالموظفين، ويدعم مجموعات فروع عبر الولايات المتحدة وفي أكثر من اثني عشر بلدا تقدم البرامج الفكرية والاجتماعية؛ وينشر مجلتي (*Free Inquiry and Skeptical Inquirer*) وبثا رقميا بالفيديو ”بودكاست“ (*Point of Inquiry*)؛ ويحشد التأييد من جانب حكومة الولايات المتحدة لصالح العلم والعلمانية؛ ويحتفظ المركز بوجود له في الأمم المتحدة كمنظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أهداف المنظمة ومقاصدها

تتمثل رسالة المنظمة في دعم إقامة مجتمع علماني قائم على العلم والمنطق وحرية البحث والقيم الإنسانية. وثمة ثلاثة أهداف على وجه الخصوص هي محط تركيز أنشطته، وهي كما يلي:

- إنهاء ما للدين والعلم الزائف من أثر على السياسة العامة
- إنهاء المركز المتميز الذي يتمتع به الدين والعلم الزائف في كثير من المجتمعات
- إنهاء الوصمة الملحقة بالمرء لكونه غير مؤمن، سواء كان غير المؤمنين يصفون أنفسهم بأنهم ملحدون أو لا أديون أو إنسانيون أو مفكرون أحرار أو متشككون

التغييرات الهامة في المنظمة

لم تكن هناك أية تغييرات هامة.

إسهام المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

تعمل المنظمة على حماية الحق في حرية الدين والحق في حرية الاعتقاد والحق في حرية التعبير، وهي حقوق مكفولة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فضلا عن المعاهدات

والاتفاقات الهامة الأخرى. ويشمل عملها تنظيم الفعاليات ورعاية الحملات التثقيفية الطويلة الأجل مثل حملة التعبير الحر بغية تعريف الجمهور بأهمية هذه القضايا؛ وتعبئة أعضائها لخدمة القضية، لا سيما بالنسبة للذين يواجهون الاضطهاد في الخارج بسبب دينهم أو معتقدتهم أو كلامهم. وفي عام ٢٠٠٩، اضطلعت المنظمة بحملة للاعتراض على قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن مناهضة تشويه صورة الأديان، وكتبت في هذا الشأن إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

في عام ٢٠٠٩، حضرت المنظمة الدورة العاشرة لمجلس حقوق الإنسان، وأصدرت بيانا بشأن القرار المعنون "مناهضة تشويه صورة الأديان" وقدمت بيانا ينتقد مفهوم الدعوة إلى الكراهية الدينية الذي يشكل تحريضا على التمييز والعداء والعنف.

وفي عام ٢٠١١، تعاونت المنظمة، في الدورة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، مع الاتحاد الدولي للدراسات الإنسانية والأخلاقية، في الإدلاء ببيان يعارض قوانين التجديف فضلا عن بيان يتناول أهمية حماية الحق في حرية التعبير على الإنترنت. وفي عام ٢٠١٢، حضرت المنظمة الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقدمت بيانا خطيا يؤكد على أهمية المساواة بين الجنسين في التنمية الاقتصادية.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

في عام ٢٠١٢، اجتمعت المنظمة مع المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد وقدمت إليه تقريرا يفصل القوانين الموجودة في أنحاء العالم التي تقيد الحق في حرية الدين أو المعتقد، وأمثلة لأشخاص لا دينيين يواجهون التمييز والاضطهاد.

المبادرات التي قامت بها المنظمة دعما للأهداف الإنمائية للألفية

لم تحدد أية أنشطة.

١١ - مركز نيويورك لدراسات الهجرة

منح المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠١

مقدمة

أنشئ مركز نيويورك لدراسات الهجرة في عام ١٩٦٩. وهو معهد/مركز فكر تثقيفي مكرس لدراسة الهجرة الدولية، وتعزيز التفاهم بين المهاجرين والمجتمعات المستقبلية لهم ولوضع السياسات العامة التي تصون كرامة وحقوق المهاجرين واللاجئين والقادمين الجدد.

أهداف المنظمة ومقاصدها

المنظمة عضو في شبكة إسكالا بريني الدولية للهجرة، وهي شبكة عالمية تضم أكثر من ٢٧٠ كيانا تقدم الخدمات للمهاجرين، بما في ذلك المأوى على طول الممرات التي يسلكها المهاجرون، ومراكز الاستقبال (الإدماج) في المجتمعات المستقبلية.

التغييرات الهامة في المنظمة

لم تكن هناك أية تغييرات هامة.

إسهام المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

تدعم المنظمة أعمال الأمم المتحدة بالدرجة الأولى من خلال ثلاثة أنشطة رئيسية هي كما يلي:

(أ) نشر مواد رائدة مثل المجلات والكتب ووقائع المؤتمرات وورقات عرضية وتحليلات ذات صلة بالسياسات. ويعد منشورها المميز "استعراض الهجرة الدولية" المجلة الرائدة للعلوم الاجتماعية تتناول مجال الهجرة الدولية، وأطلق منشورها الجديد للسياسة العامة المستعرض من قبل الأقران "مجلة الهجرة والأمن البشري"، في عام ٢٠١٢ لتتناول القضايا والمناظير والأفكار المتعلقة بالسياسة العامة التي لا تحظى باهتمام كاف في المناقشات الوطنية والعالمية المتعلقة بالهجرة؛

(ب) رعاية المؤتمرات والاجتماعات والإحاطات والحلقات الدراسية بشأن القضايا والسياسات المتعلقة بالهجرة لتكون منبديات لنشر البحوث، وتحليلات السياسة العامة، والمعلومات والأفكار بين طائفة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة بشأن قضايا الهجرة. بمن فيهم كيانات الأمم المتحدة والمسؤولون الحكوميون والمنظمات غير الحكومية والباحثون والمنظمات المجتمعية ووسائل الإعلام والقطاع الخاص؛

(ج) الاحتفاظ بمجموعة واسعة النطاق من المحفوظات عن تاريخ الهجرة في الولايات المتحدة، لتوفير سرود مباشرة من المصادر الرئيسية، وتوفير المعلومات اللازمة للخطاب محليا وعالميا.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

- شارك ممثلو المنظمة في لقاءات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى ذات الصلة بالهجرة. في عام ٢٠٠٩، كان ممثل المنظمة أحد المتكلمين في حلقة دراسية بشأن الهجرة غير الشرعية عقدها مكتب تقرير التنمية البشرية. وفي عام ٢٠١٢، قامت المنظمة بما يلي:
- (أ) قدمت مداخلة شفوية في الاجتماع التنسيقي العاشر بشأن الهجرة الدولية؛
- (ب) حضرت حدثا بشأن موضوع "الحوار التفاعلي المناهضة الاتجار بالبشر: شراكة وابتكار لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات"؛
- (ج) قدمت عرضا بشأن سياسات وممارسات الهجرة المرتكزة على حقوق الإنسان للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالهجرة؛
- (د) حضرت إحاطتين عن الأعمال التحضيرية للحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠١٣؛
- (هـ) حضرت أيام المجتمع المدني في موريشيوس كجزء من المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لعام ٢٠١٢ وشاركت في إدارة دورة في موريشيوس بشأن حماية العمال المهاجرين، ودورة بشأن حماية المهاجرين الذين يمرون بظروف إنسانية صعبة؛
- (و) شاركت كمتكلم رئيسي في حلقة نقاش بشأن موضوع "الهجرة والتنمية: الأسباب والآثار"، عقدتها اللجنة الثانية للجمعية العامة.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

شاركت المنظمة بصورة هامة في تنظيم الاجتماعات المختلفة لمنظمات وهيئات الأمم المتحدة والترويج لها. في عام ٢٠١٠، اشتركت المنظمة والمنظمة الدولية للهجرة في رعاية فعالية عن موضوع "مؤتمر الهجرة غير المشروعة: رؤى قانونية وسياساتية".

وفي عام ٢٠١١، اشتركت مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة "حقوق الإنسان أولاً" ومركز القانون بجامعة جورج تاون في الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، وشارك ممثل المنظمة كمدير لحلقة النقاش.

في عام ٢٠١٢، قامت المنظمة بما يلي:

(أ) استضافت لقاء مع المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى بشأن التحديات ذات الصلة بالهجرة والأولويات العالمية؛

(ب) شاركت المنظمة الدولية للهجرة في تنظيم مؤتمرين سنويين رئيسيين بشأن الهجرة. وشاركت المنظمة الدولية للهجرة في تنظيم واستضافة حدث بشأن موضوع "تعميم الهجرة ضمن التخطيط الإنمائي: تقييم الأدلة، مواصلة الحوار"، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون؛

(ج) شاركت في لقاء صغير بين قادة المنظمات غير الحكومية والممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، لمناقشة الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠١٣؛

(د) شاركت في اجتماع خبراء عالمي للشراكة المعرفية العالمية بشأن الهجرة والتنمية.

المبادرات التي قامت بها المنظمة دعماً للأهداف الإنمائية للألفية

لم تحدد أية أنشطة.

١٢ - مركز البحوث والتعليم على صعيد المنظمات

منح المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠٥

مقدمة

أنشئ مركز البحوث والتعليم على صعيد المنظمات عام ١٩٨٧. وتتمثل رسالة المنظمة في "العمل من أجل تحقيق الإقرار بحق كل شخص في أن يحدد مستقبله واحترام ذلك الحق، بمشاركة من السكان الأصليين في الهند، مع كفالة احترام موروثاتنا القديمة بالاعتماد على إيماننا بدور البشرية بالنسبة للوصاية على الموارد في جو يسوده السلام مع جميع الشعوب الأخرى".

أهداف المنظمة ومقاصدها

تتمثل أهداف المنظمة ومقاصدها فيما يلي:

- (أ) الإسهام في التنمية المنصفة اجتماعيا وذات الكفاءة اقتصاديا والسليمة بيئيا من خلال تطبيق العلم والتكنولوجيا والإدارة على الاستغلال الوطني للموارد والمعلومات من أجل زيادة الرفاه البشري وحفظ البيئة الطبيعية؛
- (ب) تحقيق تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية من خلال نشر التكنولوجيا المناسبة على نطاق واسع ووضع نظم تبادل منصفة من خلال التحديد الصحيح والدقيق للاحتياجات المحلية؛ وانتقاء التكنولوجيات المناسبة وتوليدها وتحسينها واعتمادها وتطويرها، ودعم وضع نظم مناسبة، وبخاصة للمحرومين في المناطق الريفية والحضرية؛
- (ج) العمل على حفظ وإدارة البيئات الطبيعية والمبنية عن طريق وضع نظم للاستخراج والإنتاج والتوزيع والخدمة مستدامة إيكولوجيا واقتصاديا وموفرة للطاقة؛
- (د) تعزيز وإنشاء برامج فعالة للتعليم والتدريب والنهوض بالمهارات وتجهيز الوثائق والمعلومات ونشرها، ومرافق للمدارس والتعليم غير النظامي وبرامج للتدريب الحرفي والمهني تستند إلى الثقافات أو التقاليد الفرعية والتقاليد المحددة المحلية والمتعلقة بالشعوب الأصلية. وتعمل المنظمة أيضا على توفير المعلومات وإنشاء قواعد البيانات وإقامة الوصلات البيئية المناسبة مع التكنولوجيات الإعلامية والسياسات ونظم المعلومات الثقافية أو التقليدية أو العصرية الأخرى؛
- (هـ) إنشاء ودعم برامج مجتمعية للتنمية والمساعدة القانونية لمعالجة مشاكل ومسائل محددة وفق ما تحتاجه أو تطلبه قطاعات أو مجتمعات محلية محددة مثل القبائل والنساء والأطفال والفئات المحرومة اقتصاديا أو الفئات المحرومة الأخرى؛
- (و) نشر البرامج المتعلقة بالثقافة والفنون والحرف والتنمية والعلم والتكنولوجيا والبيئة أو المسائل الأخرى محل الاهتمام عن طريق وسائط الإعلام الجماهيري المناسبة، وتطويرها لوسائط الإعلام الجماهيري وللجمهور من خلال الأفلام والتلفزيون والإذاعة والمسرح والفنون؛
- (ز) تقديم خدمات الدعم للتخطيط لمؤسسات الإنتاج والتعاونيات والمؤسسات الحكومية أو التطوعية المحلية والخاصة بالشعوب الأصلية وتطويرها وإدارتها.

التغييرات الهامة في المنظمة

لم تكن هناك أية تغييرات هامة.

إسهام المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

أعدت المنظمة مواد تعليمية وكتبا وتقارير إعلامية ودوريات ومجلات وورقات عرضية ومجموعة من المؤلفات غير الرسمية لإكمال ودعم أعمال الأمم المتحدة. وأنشئ مركز الثقافات البشرية والإنسانية المتعددة للصدّات والصحة العقلية وفقا لولاية الأمم المتحدة ومبادئها. ويجري تمويل مشاريع ذلك المركز حاليا من صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، تعقد حلقات عمل وبرامج تدريبية وحلقات دراسية ومشاورات بشأن المسائل المواضيعية التي تحددها الأمم المتحدة.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، شاركت المنظمة في الدورتين الثامنة والتاسعة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وفي عام ٢٠١٠ أيضا، شاركت المنظمة في الدورة الثانية لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت المنظمة على بناء القدرات وبناء الشبكات على الصعيدين المحلي والشعبي من أجل المشاركة على نحو أكثر فعالية في أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وولاياتها، والقيام بمجالات لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية في احترام تراثها الطبيعي والثقافي.

المبادرات التي قامت بها المنظمة دعما للأهداف الإنمائية للألفية

اضطلعت المنظمة بحلقات عمل وحلقات دراسية وبرامج تدريبية وبرامج توعية ومشاورات على الصعد المحلية والوطنية والدولية بشأن قضايا محددة تتعلق بالتنمية والشعوب الأصلية تمشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية. وقامت أيضا بالتنسيق والتواصل مع الهيئات المحلية والوطنية والدولية ذات الصلة بشأن التنمية والقضايا الأخرى المتعلقة بالحقوق.

١٣ - مركز العلوم النسائية التطبيقية

منح المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠١

مقدمة

مركز العلوم النسائية التطبيقية هو معهد مستقل للبحث والممارسة. وهو يستكشف المعارف الجديدة ويضع استراتيجيات ونهج ونماذج ابتكارية لتحقيق المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء على أسس عالمية ومحلية. وهو يركز بصفة خاصة على حل المشاكل في مجالات العنف القائم على نوع الجنس، والحياة الجنسية، والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، بما في ذلك مجالات مثل الممارسات التقليدية التي تشمل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاكتهاظ السكاني. وتقوم المنظمة أيضا بتدريب الرجال والنساء على تنفيذ الاستراتيجيات والنهج والنماذج التي يتم وضعها في حياتهم المهنية.

أهداف المنظمة ومقاصدها

يتمثل أحد مجالات التركيز الرئيسية في عمل المنظمة في القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بأسرع وقت ممكن وعلى أساس مستدام.

التغيرات الهامة في المنظمة

لم تكن هناك أية تغييرات هامة.

إسهام المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

فيما يتعلق بإسهامات المنظمة على الصعيد الدولي والوطنية والمحلية، تواصل المنظمة بصورة رئيسية تقديم استراتيجيات علمية ابتكارية جديدة تهدف إلى تحقيق نتائج مستدامة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وهي تنشر المعلومات عن الدراسة المتعددة الأقطار التي تضطلع بها اليونيسيف بشأن حل مشكلة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتقوم بتثقيف الخبراء المعنيين بالمساواة بين الجنسين في عملهم في مجال مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتعزز التدخلات المتعلقة بأفضل الممارسات وتنشر ورقات بحثية عن التغيرات السلوكية التي تحقق التغير الاجتماعي.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

في عام ٢٠١٠، حضرت المنظمة الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة واستعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مضي ١٥ سنة على صدورهما وأدلت ببيان شفوي.

وفي عام ٢٠١١، حضرت المنظمة الدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة وأدلت ببيان شفوي. وحضرت أيضا إطلاق هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمؤتمر السنوي الحادي والستين لإدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام والمنظمات غير الحكومية والجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث أدلت ببيان شفوي بشأن أفكار ومشاعر السكان على مستوى القاعدة الشعبية بشأن التعليم الحقيقي والنهج المرتكز على القيم.

وفي عام ٢٠١٢، حضرت منتدى عقد في برلين، ألمانيا، للتحضير لدورة لجنة وضع المرأة لعام ٢٠١٣ وقدمت ورقة بشأن الحاجة إلى خبراء في مجال المساواة بين الجنسين.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، تعاونت المنظمة مع اليونيسيف في إعداد ورقات بحثية عن النهج المرتكز على القيم في كينيا. وواصلت تعاونها مع البرنامج المعني بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث المشترك بين اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بوضع سياسة وخطط عمل لتعزيز نبذ هذه الممارسة. وفي عام ٢٠١٠ أيضا، شاركت المنظمة في مناقشات إلكترونية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة بشأن موضوع ”المرأة والفقير: تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بهدف التغلب على ما تبقى من عقبات“.

المبادرات التي قامت بها المنظمة دعما للأهداف الإنمائية للألفية

اضطلعت المنظمة بمبادرات شتى عن طريق مشروع فولدا موسوشو في كينيا دعما للهدفين ٣ و ٥.

معلومات إضافية

في عام ٢٠١١، منحت رابطة الجامعات الألمانية حملة السلام التي يطلق عليها ”صوفي - لا - روش“ للمنظمة لتعزيزها حقوق الإنسان للنساء الكينيات وأسرهن.

١٤ - مركز الحقوق الإنجابية

منح المركز الاستشاري الخاص عام ١٩٩٧

مقدمة

مركز الحقوق الإنجابية هو منظمة لحقوق الإنسان تستخدم القانون لتعزيز الحرية الإنجابية بوصفها حقاً من حقوق الإنسان الأساسية التي تلتزم جميع الحكومات قانونياً بحمايتها واحترامها وإعمالها. وباستخدام القانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل تعزيز الحرية الإنجابية للمرأة يعزز المركز قوانين وسياسات الصحة الإنجابية على الصعيد العالمي بالعمل مع أكثر من ١٠٠ منظمة في ٤٥ دولة، منها بلدان في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

أهداف المنظمة ومقاصدها

يعمل المركز على إيجاد عالم تتمتع فيه كل امرأة بحرية الاختيار بشأن الإنجاب وتوقيتها، وتستفيد فيه من أفضل رعاية متاحة في مجال الصحة الإنجابية وتمارس فيه خياراتها دون إكراه أو تمييز.

التغييرات الهامة في المنظمة

لم تكن هناك أية تغييرات هامة.

إسهام المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

يقدم مركز الحقوق الإنجابية بانتظام رسائل تكميلية إلى الهيئات التي ترصد معاهدات الأمم المتحدة ويكمل التقارير الدورية للحكومات وبذلك يقوم بدور أساسي في توفير مصدر معلومات مستقل يتمتع بالمصداقية والموثوقية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المركز رسائل تكميلية إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل، ومجلس حقوق الإنسان. وتناولت الرسائل التكميلية حالة الحقوق الإنجابية في بلدان في أنحاء المعمورة، منها الاتحاد الروسي وإندونيسيا وأوغندا والبرازيل وبيرو وجمهورية مولدوفا وكينيا ونيبال وهنغاريا والولايات المتحدة وشملت طائفة من المسائل ذات الصلة بالحقوق الجنسية والإنجابية.

وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى مركز الحقوق الإنجابية، جنبا إلى جنب مع المنظمات الشريكة المحلية، الآراء من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن التماسين فرديين بشأن قضيتين هما: ل. سي. ضد بيرو، وألين دا سيلفا بيمينتيل ضد البرازيل. وقدم المركز مدخلات إلى هيئات رصد المعاهدات بشأن توصيات عامة وتعليقات مقترحة عن طريق تقديم تقارير خطية والمشاركة في مشاورات مواضيعية. وعلى سبيل المثال، قدم المركز في عام ٢٠١١ تقريرا خطيا إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن قضية المرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع، وشارك أحد المستشارين القانونيين التابعين للمركز المعنيين بأفريقيا في المشاورة الإقليمية للجنة بشأن التوصية العامة المقترحة المتعلقة بالموضوع (أديس أبابا، نيسان/أبريل ٢٠١٢). ومنذ عام ٢٠٠٨، زاد المركز إلى حد بعيد من تعامله مع مجلس حقوق الإنسان، فأيد عددا من القرارات المتعلقة بمسائل مثل الوفيات والأمراض النفاسية وشارك في عملية الاستعراض الدوري الشامل.

وواصل المركز أيضا التعامل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٢، فقدم الدعم لوضع توجيهات تقنية بشأن اتباع نهج إنساني يستند إلى الحقوق إزاء الوفيات والأمراض النفاسية (A/HRC/14/39) وشارك في استضافة حدث جانبي لإطلاق التوجيهات المقدمة. وتعامل المركز أيضا مع المقرر الخاص، بمن فيهم المقرر الخاص المعني بحقوق الجميع في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والنفسية والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حالة حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٢، قام المركز، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية الشريكة، بتنظيم اجتماع مع المقرر الخاص المعني بالتعذيب، ركز على التعذيب في سياقات الرعاية الصحية. وقدم المركز أيضا عدة مساهمات في تقرير المقرر الخاص بشأن هذه المسألة.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

حضر المركز الدورة الخامسة والأربعين للجنة السكان والتنمية في عام ٢٠١٢، فقدم بيانا شفويا واستضاف حدثا جانبيا عن موضوع "اتخاذ القرار بشأن الصحة الجنسية والإنجابية: احترام قدرات الشباب المتطورة وحقوقهم". وفي عام ٢٠١٠، حضر المركز الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، وأعد تعليقات خطية بشأن مشروع القرار بالتعاون مع الشركاء، وأدلى ببيان شفوي واستضاف ثلاثة أحداث جانبية.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اشترك المركز مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في نشر تقرير بعنوان "الحقوق الإنجابية: أداة لرصد التزامات الدول"، يحدد المسائل الرئيسية التي يمكن لخبراء وهيئات حقوق الإنسان استخدامها لتقييم امتثال الدول لطائفة من مسائل الحقوق الإنجابية. ويحتفظ المركز أيضا بسجل من التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن المسائل المعروضة على مجلس حقوق الإنسان مثل مسألة الوفيات النفاسية.

المبادرات التي قامت بها المنظمة دعما للأهداف الإنمائية للألفية

خلال عام ٢٠١٠، عمل المركز مع ائتلاف للمنظمات غير الحكومية لتعزيز إدراج نهج قائم على حقوق الإنسان في الأهداف، بما في ذلك استضافة حدث جانبي بشأن موضوع "الأهداف الإنمائية للألفية بدون حقوق إنسان: وعد أجوف".

١٥ - مركز بحوث التنمية الريفية والصناعية

منح المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠٥

مقدمة

سُجل مركز بحوث التنمية الريفية والصناعية، وهو معهد بحوث مستقل، بوصفه جمعية خيرية علمية وتثقيفية في إقليم شانديغار الاتحادي، الهند، في تموز/يوليه ١٩٧٨. وكان المتوخى منه أن يعزز البحوث والمنشورات والمشاريع الإنمائية والبرامج التدريبية والأنشطة الإبداعية المماثلة في المنطقة الشمالية الغربية من البلاد. وهو من بين ٢٧ معهدا بحثيا في البلاد يدعمها المجلس الهندي لبحوث العلوم الاجتماعية في نيودلهي. ومنحت المنظمة مركزا وطنيا في عام ١٩٨٤ من قبل وزارة تنمية الموارد البشرية، حكومة الهند، اعترافا بإسهامها في قضية بحوث العلوم الاجتماعية من منظور وطني أشمل. ومنذ عام ١٩٨٤، تدعم حكومة الهند وحكومة بونجاب المنظمة بتقديم منح مالية منتظمة على أساس متكافئ عن طريق المجلس الهندي لبحوث العلوم الاجتماعية وإدارة التخطيط بحكومة بونجاب، شانديغار.

أهداف المنظمة ومقاصدها

يتصب التركيز الرئيسي للمنظمة على الاضطلاع بالبحوث ذات الأهمية الاجتماعية المتعلقة بالتنمية الريفية والصناعية في السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأوسع، بالنظر إلى السيناريو المستجد المعاصر على الصعد الإقليمية والوطنية والعالمية.

التغييرات الهامة في المنظمة

عدلت المنظمة دستورها أو لوائحها، على النحو التالي: "لمجلس الإدارة سلطة قبول المرشحين للجمعية الذين يفوضهم المجلس الهندي لبحوث العلوم الاجتماعية أو حكومات الولايات". وأصبح المركز أيضا مرتبطا بالجهات التالية: مصرف الاحتياطي لكرسي أستاذية الهند، مومباي، الهند؛ ومصرف الدولة لكرسي أستاذية الهند، مومباي؛ وهيئة فُهرُو للصلب بكرسي الهند، نيودلهي، ووزارة الشؤون الخارجية، مما ترتب عليه آثار برنامجية أو آثار أخرى.

إسهام المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

لم يحدد أي إسهام.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

في عام ٢٠٠٩، حضر ممثلون للمركز مؤتمريين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تحقيق اللامركزية وتغير المناخ، عقد أحدهما في باتنا، الهند، في الفترة من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه وعقد الآخر في نيودلهي، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. وفي عام ٢٠١٠، حضر ممثلون للمركز حلقة عمل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل في نيودلهي، واجتماعا تشاوريا إقليميا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر في شانديغار، الهند. وفي عام ٢٠١١، حضر ممثلون حلقة دراسية نظمها اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في نيودلهي بشأن موضوع "الإدراج المالي: الشراكة بين المصارف وقطاع الصناديق المشتركة والمجتمعات المحلية".

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

قام مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيودلهي ووزارة التنمية الريفية لحكومة الهند برعاية تقييم للأثر فيما يتعلق بخطة وطنية لكفالة العمل في الريف في بونجاب وهاريانا وهيماشال براديش، الهند.

المبادرات التي قامت بها المنظمة دعما للأهداف الإنمائية للألفية

يرد أدناه تفصيل للمبادرات التي قامت بها المنظمة دعما للأهداف الإنمائية للألفية:

الهدف ١ - شملت المبادرات خطة المهاتما غاندي الوطنية لكفالة العمل في الريف وبرامج التنمية الريفية في بونجاب وهاريانا وهيماشال براديش، وجامو، وكشمير (الهند).

- الهدف ٢ - اضطلعت المنظمة بمشروع للتعليم الابتدائي في شانديغار، الهند، وبدراسة عن مدارس تنمية القدرات "gurukuls" والمدارس الإسلامية.
- الهدف ٥ - قامت المنظمة بمبادرات تشمل تقديم خدمات الرعاية الصحية، وخدمات التحصين وخدمات صحة الأم والطفل في بونجاب وهاريانا، الهند.
- الهدف ٧ - عززت المنظمة القدرة المستمرة لتكنولوجيا الفحم النظيفة في الهند، برعاية المفوضية الأوروبية، فضلا عن تقديم حوافز لإدارة الفضلات الصلبة وللمرافق الصحية في بونجاب وهاريانا وشانديغار.
- الهدف ٨ - أقامت المنظمة شراكة عالمية لمشروع إنمائي يشمل التنمية التعاونية والسلام والأمن في جنوب ووسط آسيا، برعاية وزارة الشؤون الخارجية.
-